اعتبرت هذه الخطوات محاولات لمساندة الرئيس عباس في صراعه مع حكومة حماس بقيادة إسماعيل هنية. . والاصح لزيادة التوتر بين السلطة وحركة حماس في غزة . . . ولكن حماس لم تستجب لمثل هذه التحريض المكشوف . .

حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ومرحلة الفوضى

بعد صدور وثيقة الأسرى الفلسطينيين تواصلت المفاوضات من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية كانت اسرائيل وسلطة عباس تأملان ان تتمكن من الاعتراف بوجود إسرائيل ووقف العنف ونيل اعتراف الغرب بما يسمح للحكومات الغربية باستئناف تمويل السلطة الفلسطينية. حدد الرئيس عباس مهلة أسبوعين لتشكيل الحكومة، ثم جرى تأجيل الموعد، ثم جرى نسيانه؛ ثم انتهت المفاوضات بالفشل. وفي ١٦ كانون الأول أعلن محمود عباس حل الحكومة والدعوة إلى انتخابات جديدة إلا إذا وافقت حماس على قيام حكومة وحدة وطنية. لكنه لم يحدد موعداً لإجراء تلك الانتخابات. أدى هذا الطرح إلى تجدد العنف بين الفصائل الفلسطينية إذ راحت حماس تتهم فتح بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء إسماعيل هنية. فشلت محاولة لإقامة هدنة بين الجانبين، وتم إغلاق المدارس في غزة بسبب تزايد الفوضى. لكن الجانبين توصلا تحت رعاية سعودية في ٨ شباط ٢٠٠٧ إلى اتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية. لم ينص الاتفاق صراحةً على إعلان الاعتراف بإسرائيل أو على تلبية مطالب اللجنة الرباعية في نزع سلاح المقاومة كما كان يطلب عباس . ثم عقدت قمة ثلاثية بين محمود عباس وإيهود أولمرت ووزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في ١٩ شباط، لكنها فشلت في زحزحة عباس عن موقفه أو في الحصول على تنازلات لصالح الفلسطينيين.

أعمال الإنشاء في جبل الهيكل/الأقصى تطلق شرارة الشغب

بدأت إسرائيل إعادة بناء نفق قرب المسجد الأقصى في القدس وفق مسار جديد . كان النفق قد انهار في عام ٢٠٠٤ . وكان المسار الجديد يمر على بعد ٨٠ متراً من الأقصى. ورغم موافقة الوقف الإسلامي على المشروع في البداية عاد الشيخ رائد صلاح، زعيم الحركة الإسلامية في إسرائيل، فزعم أن هذه الأعمال الإنشائية تلحق الضرر بالمسجد وهدد ببدء انتفاضة جديدة. أنكرت إسرائيل أن هذه الأعمال ضارة بالمسجد . وبعد احتجاجات

جرت في العالمين العربي والإسلامي علقت إسرائيل العمل في ذلك النفق لكنها واصلت عمليات التنقيب الأثري. نصبت إسرائيل كاميرات متصلة بالإنترنت من أجل إظهار ما تقوم به من عمليات ودعت الحكومة التركية إلى تفتيش الموقع. أعلنت تركيا وفريق من اليونسكو أن الأعمال التي قامت بها إسرائيل لم تسبب أي أذى، لكن فريق اليونسكو طلب من إسرائيل وقف الأعمال حتى يمكن وضعها تحت إشراف دولي. وفي تموز أعلنت السلطات الإسرائيلية إلغاء المشروع.

تفكك السلطة الفلسطينية

تواصلت حوادث معزولة نتج عنها إصابات بين المدنيين، إضافةً إلى اشتباكات بين مناصري كل من حماس وفتح، ثم تفاقم الوضع في غزة في عام ٢٠٠٦ وفي الجزء الأول من عام ٢٠٠٧. وترافق ذلك كله مع إطلاق يومي لصواريخ القسام على بلدة سديروت. وتضمنت حالة الفوضى قتل عدد من الفلسطينيين واختطاف فلسطينيين وأجانب. جرى اختطاف مراسل هيئة الإذاعة البريطانية ألان جونستون على يد جماعة طرحت مطالب متنوعة. وزعمت الحكومة الفلسطينية أنها غير قادرة على تحريره. لكن حماس حررته فعلاً في ٤ تموز في عملية وصفها الناطق باسم فتح ياسر عبد ربه بأنها "مسرحية مرتبة".

وفي حزيران ٢٠٠٧ اندلع قتال شديد بعد ما قيل من قيام ناشطين من فتح بإطلاق قنبلة ذات دفع صاروخي إلى داخل منزل رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، وهو أيضاً زعيم حركة حماس في غزة. انتقمت قوات حماس بمهاجمة ناشطي فتح الذين يفوقونها عدداً ومهاجمة الشرطة الفلسطينية التابعة لفتح وبقية القوات الحكومية في غزة. ورغم أن قوات حماس تقدر بأقل من ٣٠٠٠ مقاتل في حين يفترض أن قوات فتح تقارب ٤٠٠٠٠ عنصراً، تمكنت حماس من طرد فتح من جميع معاقلها. أظهر مقاتلو حماس تشددا يتوائم مع افعال الفتحاويين. اجتاحت حماس المستشفيات. وقامت بقتل عناصر من فتح. وفي ذلك القتال استولت حماس على كميات كبيرة من الأسلحة التي قدمتها الحكومة المصرية إلى قوات فتح. لم يكن محمد دحلان وغيره من كبار قادة فتح في قطاع غزة عندما بدأ ذلك القتال. وقد اشتكى مقاتلو فتح من أن أحداً لم يعطهم أمراً بالرد على النيران. تردد الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي يقع مقره في الضفة الغربية، لكنه لم يلبث أن أعطى أمراً بشن هجوم مضاد بعد أن ووجه باحتمال تمرد عناصر فتح في الضفة الغربية. لكن انهيار حركة فتح في غزة تواصل من غير توقف. وفي ١٤